الفصل الثامن

- النزوح العربى والإرهاب الصهيونى
- مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وكيف بدأت

obeikandl.com

obeikandl.com

الإرهاب الصهيونى
النزوح العربى ومأساة اللاجئين(١)

كان تصريح بلفور الذى مر بنا ذكره مع نتائجه مفتاح هذه المأساة التى تعتبر أكبر مأساة إنسانية فى القرن العشرين. فقد استغل اليهود هذا التصريح وساندتهم السلطة المنتدبة فأنشأوا الوكالة اليهودية فى الأراضى المقدسة، ووجهت هذه الوكالة جهودها إلى تحقيق أمرين اثنين: أولهما الاستيلاء على الأرض بأى ثمن، ثانيهما تكثيف الهجرة اليهودية من أرجاء العالم فى هذه المنطقة المأهولة بأهلها من آلاف السنين.

وكان أول حدث لهذه المأساة امتلاك اليهود مرج ابن عامر، الذى يملكه شخص من عائلة سرسق اللبنانية وتقدر مساحة هذا المرج بأكثر من مائتى ألف دونم فيه اثنتان وعشرون قرية، تزرعها تسعمائة أسرة عربية فلما تمت صفقة البيع، أجبرت هذه الأسر على هجر قراها فكان هذا النزوح أول منحدر إلى اللجوء فانتشر هؤلاء الفلاحون الذين لايحسنون غير الزراعة فى المدن والقرى، وعلى المرء أن يتصور حالة ابن القرية الذى فقد أرضه وجاء إلى المدينة ماذا يصنع؟

وبخروج هؤلاء المنكوبين أقيمت حالاً فى المرج المستعمرات الصهيونية.

كذلك أعطت حكومة الانتداب امتياز استخراج أملاح البحر الميت ومعادنه لليهود ومنحتهم أرضاً واسعة كما أجرت للشركة أربعة وستين ألف دونم ووضعت ضرائب على الفلاحين فاضطر بعض الملاكين لبيع قسم من أراضيهم من أجل العيش وسداد الديوان ومع

---

(١) انظر فى هذا الفصل فظائع الصهيونيين فيما يأتى:

(1) Arther Koeater Promise and Fallfilment; Paleatin 1917 - 1949 New York 1951.

(2) Davis, John, H. the Evasive Peace, A study of Zionist - Arab Problem London 1968.

ذلك فلم يستطع اليهود استملاك أراضٍ واسعة عن طريق الشراء. ونشطت الوكالة اليهودية ببناء المستعمرات وتكاثرت الجاليات اليهودية المستوردة من الخارج، فأنشأت منظمات وكونت جمعيات سرية، وكثر التصادم بين العرب واليهود، وارتفع نزوح العرب الإجبارى وبلغ ذروته فى عام ١٩٤٨ عندما أعلنت بريطانيا أنها تتهيأ لإخلاء البلاد، وأنها سوف تنهى الانتداب فى ١٥ آيار (مايو ١٩٤٨) فتهيأ جيش الهاجاناه لتنفيذ مخططه المرسوم الذى دل عليه تنفيذه. وتعمل تحت إمرة هذه الجيش عصابات أشدها شراسة وقسوة عصابة «الأرغون زفاى ليؤمى» وقد ثبت أن الهجمات الصهيونية التى حدثت بين عامى ١٩٤٥، ١٩٤٧ كانت وفقاً لاتفاق سرى بين الهاجاناه والأرغون.

وعودة إلى مأساة دير ياسين، ففى ٩ أبريل ١٩٤٨ زحف جيش الهاجاناه على قرية دير ياسين واستولى عليها وسلمها إلى عصابة الأرغون بقيادة مناحيم بيغن فدمرها وقام فيها بمجزرة بشرية مروعة كان لها تأثير نفسى عميق ومخرب. يقول السيد جاك رينييه مندوب الصليب الأحمر: لقد زرت خرائب قرية دير ياسين فاكتشفت ٢٥٠ جثة من الرجال والنساء والأطفال مكدسة فى بئر، وكانت هذه المذبحة بمثابة إنذار وإدخال الرعب على قلوب الجماعات العربية لأجل أن يتركوا القرى والمدن، وقد استغلها اليهود وتبجح بها بيغن لما أحدثته من التأثير النفسى الهائل على نفوس العرب، فهجروا قراهم واستمر اليهود باتخاذ هذه الطريقة ونفذوها فى قبيه وقلقيليه وخان يونس وغزة. وقبل أن تبدأ الجيوش البريطانية بالجلاء زحفت العصابات العاملة تحت أوامر الهاجاناه على القرى، واستعملت وسائل إجرامية مرعبة منها تلك القنبلة التى صنع الصهيونيون لمدفع الهاون دافيدكانت تحمل ١٦ رطلاً من المواد المتفجرة فكانوا يلقونها دون هدف فتحدث تدميراً نفسياً ومادياً. ومنها أيضاً قنبلة على هيئة براميل مملوءة بخليط من المتفجرات والبترول تركب على عجلتين من المطاط يحتويان جهاز التفجير، ويجرى دحرجة هذه البراميل من الأعالى فى الطرقات المنحدرة إلى أحياء المدن والقرى فتصطدم بالجدران والأبواب فيحدث عنها انفجارات مرعبة ولهيب محرق يأتى على كل شىء يلتقى به.

وكانت تصاحب هذه الانفجارات أصوات الرعب المسجلة بصورة خاصة ترتفع من مكبرات صوت تحملها سيارات جيب، وهذه الأصوات مكونة من عويل وأنين المكروبات للنساء العربيات ورنين أجراس سيارات الإطفاء ويصحب تلك الأصوات صوت من أعماق القبور ينادى: «ياجميع المؤمنين انقذوا أرواحكم اهربوا وانجوا بحياتكم، اليهود يستعملون

الغاز والأسلحة الذرية اسرعوا فى الفرار ناجين بأنفسكم على اسم الله» هذه الأصوات تدعى (أبواق أريحا).

وأبواق أريحا هذه هى الأبواق التى أرشد إليها «يهوه» إله اليهود القبلى، الذى أرشد يشوع بن نون ليستعملها عند غزوه لمدينة أريحا حيث أمره قائلاً ليشوع:

«أدخل أريحا وأنا أمامك، واقتل بحد السيف كل ما فى المدينة من رجل وامرأة وطفل وشيخ حتى الحمير والغنم والبقر وقبل أن تدخلها يحمل سبع من الكهنة «الأبواق» ويدرون بالمدينة سبع مرات ينفخون بالأبواق السبعة فإذا سمع صوت قرن الهتاف هتف الشعب فتسقط المدينة(١)».

فى ٢١ نيسان (أبريل ١٩٤٨) شرع القائد البريطانى فى سحب قواته وأخبر القيادة المشتركة من الهاجاناه والأرغون عن عزمه على الانسحاب، وكانت هذه العصابات تتحفز للانقضاض على العرب، ولم يخبر زعماء العرب بما عزم عليه، وقد بدأ الهجوم الصهيونى على الأحياء العربية مستخدمين الإذاعة ومكبرات الصوت التى تحذر السكان العرب بالابتعاد عن ثكنات المرتزقة (وهم المتطوعون العرب) وأنذرتهم بترحيل نسائهم وأولادهم قبل وصول فرق جديدة من العراقيين، وتعهدت بتسهيل المرور فى أمان والمرافقة إلى المناطق العربية وحذرت من العواقب المؤلمة.

وعند غروب الشمس أخذت قنابل الهاون (دافيدكا) تتساقط على الأحياء العربية من مرتفعات الكرمل، وتدحرجت «براميل» المتفجرات فى الطرق والممرات واختلطت الانفجارات بأزيز رصاص البنادق والرشاشات وأصوات أبواق أريحا، والعرب يرون بأعينهم انسحاب العسكر البريطانى.

وعندما أرخت الظلمة سدولها ملأ الرعب قلوب العائلات العربية فاندفعوا بالهروب من هذا الجحيم، دون أن يلتفتوا إلى أى شىء له ثمن، طالبين النجاة من مذابح اليهود وتعذيبهم ويقول مناحيم بيغن متبجحاً إن العرب خرجوا وهم يصرخون: «دير ياسين» «دير ياسين».

وقد وصفت صحيفة (الجيروساليم بوست) الحالة فى اليوم التالى بقولها: «إن الهجوم الصهيونى كان يرغم العرب على الفرار فى طريق واحد مفتوح إلى البحر، وكانت الممرات

(١) (يشوع-٦) وهى أحد أكاذيب اليهود.

الضيقة مزدحمة بالشيوخ والأطفال والنساء الذين مات كثير منهم اختناقاً تحت الأقدام أو غرقاً عند نزولهم فى الزوارق المحملة فوق طاقاتها، وكثير منهم مات بالرصاص الذى كان يتساقط على رءوسهم بتوجيه صهيونى».

وفى ١٥ أبريل ١٩٤٨ هاجم الصهيونيون يافا بوحدات الأرغون، وهى العصابات التى تولت مذبحة دير ياسين قبل أسبوعين من هذا التاريخ.

ويافا المفروض فيها أنها من المدن التى تقع ضمن الدولة العربية فى مشروع التقسيم، فبدأ قصفها بمدافع الهاون، وهى مدافع يزعم الصهيونيون أنهم استولوا عليها من معسكر بريطانى بعد شن غارة عليه، واندفع اليهود إلى المدينة ينهبون كل شىء تقع أيديهم عليه ويحطمون كل شىء مما يتعذر حمله، واستخدمت عصابة الأرغون خطة أبواق أريحا وقنابل «البراميل» واستعراض الأسرى العرب أمام اليهود كما فعلوا بعد حادث دير ياسين، وانضم بعد ذلك إلى الأرغون قوات الهاجاناه والبالماخ واندفعوا للنهب والسلب والتخريب الوحشى، وقد صمدت الحامية العربية فى يافا مدة ثلاثة أسابيع، وسلمت المدينة فى ١٢ آيار (مايو ١٩٤٨) أى مع وجود السلطة البريطانية المنتدبة المسئولة، كما هو مفروض عن تكوين دولة فلسطينية قادرة على إدارة نفسها!!.

واتجه اليهود إلى عكا التى كان من المفروض أن تقع ضمن الدولة العربية فى مشروع التقسيم وقد ازدحم فيها السكان بإضافة للاجئى حيفا وبدأ القصف بمدافع الهاون على المدنيين المكدسين فيها وطلب القائد استلام المدينة.

وفى ١٧ مايو ١٩٤٨ احتل الصهيونيون مدينة عكا وبدأ إفراغها من السكان العرب فلم يبق من عدد ٨٠,٠٠٠ نسمة إلا ٢٠٠٠ نسمة وانفرد الصهيونيون فى إفراغ القرى والمدن ففى الجليل الشرقى استولوا على طبريا وأخلوها من السكان بخطة بوق أريحا ومدافع الهاون وبراميل المتفجرات، وعندما سحبت القوات البريطانية وحداتها فى ٢٨ أبريل ١٩٤٨ من صفد، انطلقت عصابات البالماخ من طبريا فاستولت على كل القرى العربية الواقعة فى طريقها منفذة سياسة الأرض المحروقة؛ أى إنها تخربها كى لايعود أهلها المهجرين إليها مرة ثانية، أو كما وضعت الصهيونية اسم الشفرة لها «المكنسة» Matater ثم هوجمت صفد بمدافع الهاون والبراميل المتفجرة مصحوبة بخطة بوق أريحا.

وفى ١١ يوليو ١٩٤٨ قاد موشى ديان كتيبة من الكوماندوس بسيارات الجيب إلى مدينة اللد والرملة، وأخذ أفراد هذه الكتيبة مع قائدهم يطلقون نيران بنادقهم ومدافع الرشاشات فى الشوارع وعلى الأحياء دون تمييز فتكدست فى الطرقات جثث الرجال والنساء والأطفال دون رحمة، وفى اليوم التالى قاموا بجمع كل الرجال العرب القادرين على حمل السلاح وحبسوهم فى حظائر خاصة وأخذت السيارات تطوف الشوارع وتعلن مكبرات الصوت أنه لن يتم تزويد الطعام ولا الماء، وأمام العرب ٤٨ ساعة للخروج إلى شرق الأردن وشرعت عساكر اليهود فى نهب المدينتين وسلبهما.

وفى ١٣ يوليو ١٩٤٨ أوضحت المكبرات أن طريق اللد يكون فوق جسر هنداس وطريق أهل الرملة فوق جسر كوباح، وكان سكان المدينتين ٦٥,٠٠٠ أضيفوا إلى اللاجئين.

وفى طرق الكيد يقول إيجال آلون قائد البالماخ لقد رأينا أن نطهر الجليل حيث لم يبق لدينا غير خمسة أيام عن ١٥ آيار (مايو ١٩٤٨) لنوجد أرضاً يهودية فيها، ويتبين لى أن هذه الحرب الطويلة قد أضعفت قواتنا وأمامنا واجبات كبيرة لوقف الهجوم العربى المنتظر فعلينا أن نتخذ وسيلة أخرى للخلاص من الجاليات العربية الموجودة فى الجليل فجمعت مختارى اليهود الذين لهم اتصال شخصى بمختلف القرى العربية، وطلبت منهم أن يهمسوا فى آذان العرب أن القوات الإسرائيلية الكبيرة قادمة، وأنها قررت أن تحرق القرى جميعها فى الحولة وأوصيتهم بأن يتظاهروا للعرب أنهم أصدقاؤهم وأن لهم متسعاً من الوقت للهروب، وقد وصلت هذه الحيلة إلى هدفها تماماً ووقع بأيدينا مركز الشرطة فى حلسا دون أن تطلق رصاصة، وهكذا أجلينا العرب من هذه المنطقة الواسعة.

ومن وسائل الكيد التى استعملها اليهود فى الأراضى العربية أنهم بثوا أفراد عصابة تابعة للهاجاناه تلبس الملابس العربية، وتنطق اللغة بلهجة أهل البلاد، مهمتها بث الإشاعات والذعر والتقاط المعلومات التى يمكن استغلالها للإرهاب والتهجير. وبعد كل هذا يزعم اليهود أن العرب تركوا البلاد مختارين يقول الجنرال جلوب باشا لو أن المهجرين كانوا مختارين فى ترك البلاد لما خرجوا بملابسهم فقط لقد خرجوا فى حالة من الذعر والفوضى المملوءة بالرعب بحيث لم يستطع الزوج أن يجد زوجته ولا الآباء أبناءهم ويشبه وصفه وصف يوم الحشر الذى وصفه القرآن الكريم «يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه».

وتقول صحيفة الإيكونوميست اللندنية فى ٢١ أغسطس ١٩٤٨ لقد جرى تجريد النازحين العرب بصورة منتظمة من كافة أمتعتهم وممتلكاتهم.

وحين بدأت الأرتال الطويلة فى مسيرتها، أخذت القوات الإسرائيلية تطلق النار عليهم أو كما يقول الميجور أو بالانس «لقد فتحت نيران المدافع فوق رءوسهم لمساعدتهم فالحرارة بلغت مائة درجة فى الظل» ولم يملك العرب الطعام والماء طيلة ثلاثة أيام والذين بقى معهم شيء أخذ منهم عند عبور الجسر، ثم حلقت الطائرات الإسرائيلية الصغيرة لتنشر أزيزها فوق الصفوف الطويلة من النازحين المطرودين وهم يجتازون التلال مجهدين، ومات أطفال لايحصى عددهم بسبب العطش وحده لكى يصل معظم النازحين فى نهاية المسيرة إلى التلال اليهودية وإلى وادى الأردن أو مرتفعات شرق الأردن، أما فى الفالوجا بعد استسلام القوات المصرية سئل السكان العرب عما يريدون البقاء أم الرحيل فقالوا نريد البقاء عند ذلك نسف اليهود العديد من المنازل بالديناميت، وجرى إنذارهم بأن القوات الآتية سوف تعاملهم أكثر خشونة فغير العرب رأيهم وتم ترحيلهم إلى شرق الأردن. وفى جناح السرعة أقيمت المستوطنات اليهودية وامتلكت البيوت والمزارع العربية.

لقد أنكر الكونت برنادوت هذه الفضائح اللاإنسانية قبل اغتياله بيد الصهيونيين، وصرح أن لهذا الشعب البرىء الذى أخرج من دياره فى ظلال هذا الرعب وقسوة الحرب حق العودة إلى دياره، وأن يؤكد على ذلك وينفذه، وقد اتخذت جمعية الأمم المتحدة قرار ١٩٤ بتخيير اللاجئين فى العودة إلى ديارهم أو التعويض عما فقدوه. وأرسل شرتوك وزير خارجية إسرائيل جواباً إلى برنادوت أنكر فيه حق العرب فى الرجوع، محتجاً بصعوبة عودتهم إلى الوضع الطبيعى الذى يشكل صعوبة لإسرائيل. ولكنه لم يتذكر أنهم يعودون إلى وطنهم وإلى بيوتهم وأملاكهم، وأنه هو يجلب من آفاق العالم اليهود يأويهم فى هذه البيوت، ويبنى لهم المستعمرات فى حقول العرب.

لقد كان العرب المهجرين إجبارياً من بيوتهم وأعمالهم ووظائفهم يملكون ويسكنون حتى نهاية ١٩٤٨ (٨٠٪) من مجموع المساحة الأرضية التى يحتلها الصهيونيين فما هى حجة شرتوك؟ إنها حجة المغتصب.

وبناء على التقرير الذى قدمته لجنة المسح الاقتصادية لهيئة الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط أن عدد الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك بلادهم أثناء حرب ١٩٤٨ يقدر بحوالى ٧٢٦,٠٠٠ وماعدا هؤلاء يوجد حوالى ٦٥٢,٠٠٠ يحتاجون إلى معونة.

وبدلاً من أن تقوم هيئة الأمم المتحدة بتنفيذ القرار ١٩٤ ، تركت هؤلاء يعيشون على صدقات الأمم، وعينت «لجنة غوث اللاجئين وتشغيلهم» (UNRWA) ونتيجة لحرب ١٩٦٧ عندما احتلت غزة وسيناء والضفة الغربية للأردن والمرتفعات السورية خرج العدد الكثير من الفلسطينيين يفتشون عن ملجأ لهم فى الأردن وسوريا ومصر، ومن هؤلاء عدد كبير من اللاجئين القدامى. وفى اجتماع طارئ لهيئة الأمم المتحدة قررت عودة اللاجئين إلى ديارهم فى الأراضى المحتلة وقدم ٨٥٪ من هؤلاء طلباً للرجوع ولكن الصهيونيين لم يسمحوا لأكثر من ١٥٠٠٠ فى أول يناير ١٩٦٨ ، وصرح أشكول رئيس وزراء إسرائيل فى الكنيست بأن اتجاه إسرائيل الاحتفاظ بغزة والقسم الشرقى من القدس، دون أن يلتفت إلى قرار هيئة الأمم المتحدة ويظهر من تصريحه أن جشع إسرائيل وأطماعها لاتقف عند حد، وصرح موشى ديان فى مقابلة له مع (C.B.S) الأمريكية عندما وجه إليه سؤال هل يمكن لإسرائيل أن تستوعب الشعب العربى فى الأراضى المحتلة فقال: من الوجهة الاقتصادية نعم! ولكن من الوجهة السياسية لا! لأنه إما أن نكون عند ذلك أقلية أو تكون هناك دولة عربية يهودية ولانريدها نحن. إننا نريد دولة يهودية فقط. ولأجل أن نعرف موجزاً عن وضع اللاجئين نقتطف مايلى من تقرير «لجنة غوث اللاجئين وتشغيلهم» لسنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ .

جاء فى التقرير: أن عدد اللاجئين مستمر بالنمو مما يدعو إلى مزيد من المساعدة، فإنه يوجد الآن أكثر من ١,٤٠٠,٠٠٠ اسم فى قائمة لجنة الغوث الذين يحتاجون إلى المعونة وهذا العدد لا يشمل الذين خرجوا عام ١٩٦٧ فإن عناية هؤلاء تحولت إلى الدول التى يعيشون فيها، ولم تطلب معونة لجنة الغوث إلا من حكومة الأردن، وفى قائمة ١,٤٠٠,٠٠٠ يوجد ١٥٠,٠٠٠ لم يستلموا أية معونة من لجنة الغوث، وقد وضع حرف «N» أمام أسمائهم أو No هؤلاء نقلوا فى ملفات غير منفذة انتظاراً لأية معونة ترد من لجنة أخرى، وإذا وجدتservice لجنة الغوث أحد الأسماء قد توفى صاحبه فإنها تضع واحداً من أولئك مكانه.

وليس كل عدد أسماء القائمة يستلم معونة معدة من اللجنة بل إن ثلثى هذه الأسماء أو أقل أى أكثر من ٨٤٠,٠٠٠ يستلمون شهرياً طعاماً مقنناً من طحين وأطعمة مجففة وزيت للطبخ بحيث تكفى ١٥٠٠ سعرة حرارية (كالورى) فى اليوم، وتدفع للشخص نقداً أربع سنتات فى اليوم باستثناء بعض الأشهر التى أعقبت عدوان ١٩٦٧ ، فقد أصدرنا تقنيناً مستعجلاً، والذين جاءوا بأعقاب حرب ١٩٦٧ لم يزيدوا المستوى السابق وقد زاد مايقرب

من ٣٠٠,٠٠٠ طفل هؤلاء أيضاً يستحقون حصصاً.

وبمجرد نظرة إلى وضع اللاجئين نجد أنهم يعيشون فى كفاف تقدمه صدقات الأمم فى القرن العشرين قابعين فى صحراء، وفى خيام مهلهلة تنظر عيونهم إلى أوطانهم ومزارعهم ومدارسهم، وحولهم الدبابات تقبع فى أراضيهم والطائرات اليهودية تملأ الجو.

فهل يوجد أمل لحل هذه المأساة، الحقيقة الواضحة أن قضية اللاجئين لم تفهم فى الغرب. لقد غلفتها دعايات إسرائيل بغلاف كثيف مضلل.

obeikandl.com

كيف بدأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

إن ظاهرة خروج العرب من فلسطين قديمة ترجع إلى سنة ١٩٣٦ ، إلا أنها توقفت أثناء الحرب ثم لما اتخذ قرار التقسيم تجددت ظاهرة الخروج على نطاق أوسع. وبتلك المناسبة أوصت جامعة الدول العربية بحسن استقبال اللاجئين، بينما كانت أوامر الوكالة اليهودية هى البقاء بأى ثمن وكان الأغنياء والطبقة المتوسطة هم أسرع الناس إلى مغادرة البلاد، كذلك أعطى المسئولون مثلاً سيئاً فى كثير من المدن والقرى كما حدث فى حيفا. ويتخذ الكتاب اليهود من ذلك دليلاً على التقليل من مسئوليتهم فيذكرون مثلاً أنه حينما قرر حاكم الناصرة عدم الخروج بقيت معه الغالبية العظمى من السكان، ولايستطيع أحد أن ينكر مسئولية اليهود فى إرهاب العرب خلال شهرى أبريل ومايو واضطرارهم إلى مغادرة البلاد، فقد تعمدوا تدمير القرى لمنع سكانها من العودة، ولسنا بحاجة إلى أن نذكر بحادث دير ياسين الذى أثار الرعب والفزع فى نفوس السكان، فتلاحقت وفود اللاجئين خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٤٨ .

وفى أثناء الحرب كان السكان العرب يفرون عادة أمام الجيوش الإسرائيلية بمجرد أن تقترب من قراهم أو مدنهم ـ ويقدر سكان المنطقة العربية التى احتلت بعد ١٥ مايو بنحو ٨٠٠ ألف لم يبق منهم فى إسرائيل سوى ١٦٠ ، وغادر الباقون على دفعات أولاً بعد هزائم يوليو، ثم فى أعقاب اعتداءات أكتوبر، وقد كان من المستحيل قيام إسرائيل لو تشبث العرب بأوطانهم حتى قال بن جوريون أن المشكلة حلت بطريقة أفضل مما كنا نتوقع، وذكر وايزمان «لو دبرنا لهذا الأمر جميع إمكانياتنا ما استطعنا الوصول إلى هذه النتيجة».

وهذه التصريحات إن دلت على شىء فهى تؤكد أنه كان من المستحيل تعايش السكان مع الجنسيتين فى فلسطين، وأن العودة تبقى أمراً نظرياً طالما أن الدولة الدخيلة قائمة.

(١) قضية فلسطين د. صلاح العقاد.

ويلاحظ أن معظم العرب الذين فضلوا البقاء كانوا يشكلون فئات خاصة كالأقليات المذهبية، فقد بقى جميع الدروز وهم يبلغون نحو ١٥ ألف، وذهب بعضهم إلى حد التعاون مع الإسرائيليين، ثانياً البدو الذين ليس لديهم من الوعى مايجعلهم يشعرون شعوراً قوياً بتغير نظام الحكم.

وقد اتخذ العرب من مشكلة اللاجئين فى بداية الأمر وسيلة لإحراج إسرائيل أمام الرأى العام الدولى بمعنى أنه إذ ألحوا فى عودة اللاجئين طبقاً لقرار الأمم المتحدة، فإن إسرائيل سترفض بالتأكيد وتظهر المعالم بأنها معادية للمبادئ الإنسانية ولقرارات المنظمة الدولية.

وعندنا أن قضية اللاجئين ليست إلا فرعاً من أصل وإصرار العرب على مبدأ العودة فى ظل الوجود الإسرائيلى هو نوع من السياسة غير الواقعية؛ إذ إنه من الأرجح أن ترفض الغالبية العظمى العودة حتى لاتتحول إلى أقلية مضطهدة تخضع لحكم أجنبى.

وقد أشار إلى ذلك صراحة مندوب باكستان أثناء مناقشات الجمعية العامة فى الدورة الثالثة، واقترح بدلاً من العودة تبادل السكان.

وربما بنى هذه الفكرة وجود احتمال قوى خلال سنة ١٩٤٩ بإمكان تعديل الحدود لصالح العرب، سواء بالعودة إلى نظام التقسيم أو حتى اقتطاع جزء من القسم اليهودى..

وكان ذلك محور الجدال فى الجلسة الثالثة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٤٨، ولكن بعد توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة صار من العسير التحدث عن تعديلات إقليمية.

لجنة الوساطة الدولية

اتخذت لجنة الوساطة الدولية من منطقة القدس المحايدة مقراً لها، وأمضت وقتاً فى استطلاع رأى الحكومات.

وبدأت المرحلة الأولى من أعمالها باستطلاع رأى الحكومات العربية، إذ دعت ممثليها إلى الاجتماع فى بيروت من ٢١ مارس إلى ٥ أبريل. وكان من المفروض أن تبحث اللجنة مسألة القدس واللاجئين، ومايترتب على ذلك من إعادة النظر فى تخطيط الحدود. ومنذ البداية لقيت اللجنة رفضاً باتاً من جانب إسرائيل فى بحث تدويل القدس، وإنما أبدت استعداداً فقط

للتباحث حول تأمين وصول الحجاج إلى الأماكن المقدسة ـ والعرب منقسمون إزاء هذه القضية. وهؤلاء الذين قبلوا التدويل يشترطون أن تتعهد الأمم المتحدة مقدماً بتنفيذه يفضلون على كل حال إعطاء أولوية البحث لمسألة اللاجئين.

وعندما انتقلت اللجنة إلى إسرائيل أكد لها بن جوريون أن بلاده لاتقبل فصل موضوع اللاجئين عن قضية فلسطين العامة، أى أنها تربطها بموضوع الصلح له أو الأقل تعديل الحدود لصالح إسرائيل كما سنرى. ورفعت اللجنة تقريريها الأول والثانى إلى الأمين العام عن هذه الحادثات الاستطلاعية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى لوزان؛ حيث دارت أهم مرحلة من الحادثات(١). وفى لوزان حدثت ظاهرة فريدة لم تتكرر بعد ذلك فى نوع العلاقات بين العرب وإسرائيل وهو أن العرب قبلوا التباحث مع إسرائيل حول شئون سياسية.

ولو أن الحادثات لم تتم بصورة مباشرة بل عن طريق لجنة الوساطة مما جعل الرأى العام العالمى يعتقد بإمكان التوصل إلى تسوية، وقيل فى ذاك الحين أن مشكلة اللاجئين هى التى عرقلت الوصول إلى هذه التسوية، وكان ذلك فهماً غير دقيق لطبيعة قضية فلسطين، ويروى Berger : إن الملك عبدالله لم يكن الوحيد من بين الوفود العربية التى أرادت أن تتصل سراً بإسرائيل فى لوزان، بل سعت كل دولة إلى أن تحصل على حدة على مكاسب خاصة تظهر بها تفوقها على الدول العربية الأخرى(٢).

وفى أثناء هذه الحادثات وافق العرب للمرة الأولى على مبدأ التقسيم، وهذا تراجع خطير تم نتيجة عقد اتفاقيات الهدنة التى منحت إسرائيل أقاليم أوسع مما خصص لها، كذلك يعد قبول العرب التباحث مع وفد إسرائيل فى مسائل سياسية ولو عن طريق الوسيط تراجعاً.

وقد برزت قضية اللاجئين باعتبارها المسألة العاجلة التى تحتاج إلى الحل، والتى يهتم لها الرأى العالمى فكانت نظرية العرب هى عودة اللاجئين الفورية إلى المنطقة المخصصة للعرب، وبذا لايتعرضون لأن يعيشوا كأقلية، وردت إسرائيل بأنه لايمكن بحث قضية اللاجئين منفصلة عن الصلح فإنه حسب القرار رقم ١٩٤ لابد وأن يعيش اللاجئون مع جيرانهم فى سلام، ولن يتحقق هذا السلام إلا بتوقيع صلح مع العرب. كذلك اشترطت إسرائيل مقدماً الحصول على بيان دقيق بعدد اللاجئين وبحث موضوع القدس والتعاون الاقتصادى.

(١) انظر ملخص هذه التقارير فى : U, N. Yeer Book 48 - 1949 p. 107 S. 9

(٢) Berger p. 45.

وفى أثناء المحادثات عرضت إسرائيل حلاً آخر وهو ترك قطاع غزة فى مقابل التكفل باللاجئين، فهى إذاً لاتقنع بحدود الهدنة الدائمة وإنما تريد توسعاً إقليمياً جديداً مقابل حل جزئى لقضية اللاجئين.

وهى تحقق هدفاً استراتيجياً آخر من وراء المطالبة بغزة، وهو إبعاد الجيش المصرى عن البلاد والتخلص من حكومة عموم فلسطين، على أن الوفود العربية كانت ترى أن حل قضية اللاجئين يعنى العودة على الأقل إلى حدود التقسيم، وللمرة الأولى صاروا يطالبون بتنفيذ قراراً الأمم المتحدة الذى احتجوا عليه أشد الاحتجاج فى سنة ١٩٤٧، ويعد هذا الأمر فى حد ذاته تراجعاً خطيراً من العرب، وفى أثناء المحادثات حاولت الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها لدى إسرائيل بحل قضية اللاجئين حلاً جزئياً، فبعثت بمذكرة بتاريخ ٢٩ مايو تدعو إلى إعادة ٢٥٠ ألف لاجىء والتخلى عن القسم الجنوبى من النقب، وإلا أعادت الولايات المتحدة النظر فى سياستها إزاء إسرائيل. ويفسر أحد الباحثين الصهاينة(١) هذا الموقف الفريد من الولايات المتحدة بأنها كانت تحاول أن تساعد الحكام العرب الموالين للغرب فى ذلك الوقت على البقاء، خشية أن يسقطوا تحت وطأة تيارات وطنية قوية يمكن أن تزداد قوة بتعقد مشكلة فلسطين. ويضيف أن الأمريكيين لابد أن يكونوا قد فكروا فى مصير شان كاى تشك حليفهم فى الصين.

وقد يكون لهذا التفسير وزنه لو أن الولايات المتحدة تابعت هذا الإنذار بالتنفيذ، ولكنها لم تفعل شيئاً من هذا القبيل، وبعد أن توقفت المباحثات عدة أيام خلال شهر يوليو استأنفت من جديد من ١٨ يوليو حتى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩، ودخلت الوفود فى تفاصيل دقيقة تتعلق بموضوع اللاجئين(٢).

فعرضت إسرائيل إعادة ١٠٠ ألف على أن يكون لها الحرية المطلقة فى اختيار الأماكن التى تنزلهم فيها لأنها لابد وأن تراعى متطلبات الأمن والإمكانيات الاقتصادية. وفى إسرائيل الدولة الناشئة التى تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه يصعب امتصاص اللاجئين العرب، ولذا نرى أن إسرائيل لم تكن جادة حتى فى هذا العرض، وإنما أرادت أن تجس نبض العرب، وأن تسترضى الأمريكان بعض الوقت معتمدة على أن العرب سيرفضون بطبيعة الحال هذا

(١) gabbay. p. 242.

(١) قضية فلسطين د. صلاح العقاد.

الحل الهزيل. وقد أجاب العرب بمقترحات مختلفة تماماً فطالبوا بعودة جميع الذين ينتمون إلى القسم العربى وتعويض هؤلاء الذين كانوا يعيشون فى القسم المخصص لليهود، وللمرة الثانية أراد العرب أن يؤكدوا مبدأ التقسيم بهذا الاقتراح، ولا غرو فقد صار التقسيم فى سنة ١٩٤٩ أهون بكثير من خطوط الهدنة التى فرضت على العرب بالقوة العسكرية. وقد مثل العرب الفلسطينيون فى محادثات لوزان، وكانت الهيئة العربية العليا تحاول بقدر الإمكان أن تتخذ موقفاً مماثلاً للوزير المصرى، غير أن ذلك لم يمنع بعض الفلسطينيين الأثرياء من أن ينظروا إلى القضية من زاوية مصالحهم الخاصة، فقالوا إما أن تشن الحرب أو يعقد صلح ليسهل التعويض عن الأملاك !! وطالب آخرون بتكوين إسرائيل أكثر من العرب. فقد خصصت معظم ميزانيتها لإدماج اللاجئين فى البلاد المضيفة. ففى العام الأول كرست لهذا الغرض مائة مليون دولار، مقابل ١٨ لأعمال الإغاثة العاجلة. ثم اعتمدت ٢٠٠ مليون دولار لأعمال التوطين، لا الإعادة لمدة ثلاث سنوات. وشجعت الولايات المتحدة هذا الاتجاه بأن عرضت مزيداً من المساعدات للدول العربية التى تقبل الإدماج(١).

وفى ٨ ديسمبر ١٩٤٩ صدر القرار الخاص بإنشاء الوكالة، ولم يعترض عليه أحد، وإنما امتنعت الدول الشيوعية عن التصويت. ويلاحظ أنها لم تسهم على الإطلاق فى التبرعات الخاصة بالوكالة. والظاهر أنها اعتبرت المشروع من أساسه أداة للنفوذ الغربى. وفى أثناء المناقشات حول هذا الموضوع أخذ إيبان، المندوب الدائم لإسرائيل فى الأمم المتحدة، يلمح أن تحول حكومته نحو التصريح باستحالة العودة. فذكر أن عودة العرب تصادف صعوبات اقتصادية فنية، فاقتصاد إسرائيل الموجه يعتمد على عمل الفنيين. كما أن مستوى المعيشة لايسمح بإضافة عدد كبير من غير العاملين الفنيين.

(١) قضية فلسطين د. صلاح العقاد.

وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين

تأسست الوكالة رسمياً فى مايو سنة ١٩٥٠ أى فى التاريخ نفسه الذى صدر فيه التصريح الثلاثى، وكلا الأمرين يعد ظاهرة من ظواهر تجميد القضية. فوجود وكالة دائمة تدرب على التشغيل، هو تسليم بأن اللاجئين لن يعودوا إلى أعمالهم التى ألفوها فى السابق قبل مغادرة أوطانهم.

وفى أول ميزانية للوكالة خصص عشرون مليون دولار للتشغيل و١٣ مليون دولار للإغاثة، وحسب قرار ديسمبر سنة ١٩٤٨ دعيت الدول الأعضاء إلى التبرع الاختيارى، وكانت الولايات المتحدة منذ إقامة الوكالة هى التى تقدم الجزء الأكبر من هذه التبرعات، تليها بريطانيا. وسمح للأمم المتحدة بعقد قروض لمدة معينة لسد العجز فى ميزانية الوكالة. وتأسست لجنة رقابة على أعمال الوكالة من أربع دول، هى: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا، مع إمكان إضافة ثلاث دول أخرى من بين الأعضاء الذين يقدمون التبرعات للوكالة.

وتدل المناقشات التى جرت فى الجمعية العامة أثناء بحث إنشاء الوكالة أن معظم الأعضاء توقعوا أن هذا الحل مؤقت، فأعلن مندوبا هولندا والدانيمارك مثلاً أن العالم عطف على قضية اليهود لأنهم شردوا بواسطة النازيين، فلايعقل أن تتسبب إسرائيل فى تشريد شعب آخر. ومن ثم يجب السماح بعودة كل من يرغب فى ذلك، على أن تكون هذه العودة بصورة فردية لاجماعية. واقترحت بريطانيا وبعض الدول الأخرى إدماج اللاجئين الذين لايرغبون فى العودة، وطلبت إلى إسرائيل أن توطن أيضاً العدد الذى يسمح اقتصادها بامتصاصه. وقالت يجب أن توجه أعمال الوكالة لهذا الغرض، وهو إدماج اللاجئين فى اقتصاديات الدول المختلفة فى الشرق الأوسط، واعترض مندوب باكستان(١) بأن هذا الاقتراح يعتبر نقضاً للقرار ١٩٤ الصادر سنة ١٩٤٨.

(١) U. N. General Assembly 5th session Supplement. 8.

وجهت الوكالة نظام التشغيل إلى الأعمال التى تتطلب استخدام المواد الخام، حتى يتم تشغيل أكبر عدد بأقل تكلفة، من ذلك مثلاً شق الطرق أو التوسع فى الرى وهكذا تستطيع الوكالة أن تخصص الجزء الأكبر من ميزانيتها للأجور. وكما قال المندوب الفرنسى فى الجمعية العامة إن هذا النظام يستهدف رفع حالة اللاجئين المعنوية. وفى الدورة السادسة ١٩٥٢/٥١، ووجهت الجمعية العامة بتقريرين: الأول من لجنة التوفيق، وهو يشير إلى ازدياد حالة الكراهية بين العرب وإسرائيل، وخاصة فى بيئات اللاجئين، وإذا تأملنا تقرير اللجنة نلاحظ أنه كان متأثراً بوجهة النظر الإسرائيلية. فهى تعلل سحب إسرائيل عرضها السابق بعودة ١٠٠ ألف لاجىء بازدياد حالة الكره ضدها، وبمجئ مزيد من المهاجرين اليهود من البلاد العربية وخاصة اليمن والعراق. وهذا التعليل ينطوى على أمرين: أولاً الظن بأن إسرائيل كانت مستعدة فى وقت ما لإعادة ١٠٠ ألف لاجىء، وهذا غير صحيح. والأمر الثانى هو أن ذكر خروج اليهود من البلاد العربية يعد بمثابة تبرير لما تدعيه إسرائيل من أن رفض عودة اللاجئين، يقابله اضطهاد اليهود فى البلاد العربية واضطرارهم إلى الهجرة.

والتقرير الثانى قدمته الوكالة، وهو يسلم بصعوبة تنفيذ العودة ويتحدث عن إمكان توطين اللاجئين فى مناطق أخرى. واحتجت الدول العربية على هذا التقرير بأنه يتنافى مع العدل ومع القرارات السابقة. وحاولت الجمعية أن تتوصل إلى توصيات على أساس الحل الوسط. فأيدت طلب الوكالة برفع ميزانيتها إلى ٥٠ مليون دولار لأعمال الإغاثة فى العام التالى، وتخصيص ٢٠٠ مليون دولار أخرى لإعادة التوطين على مدى ثلاث سنوات، على ألا يتعارض ذلك مع قرارات الجمعية العامة السابقة.

ودعت التوصية حكومات المنطقة إلى التعاون لحل هذه القضية، ولكنها لم تحدد تاريخاً معيناً لإنهاء أعمال الوكالة، مما يدل على أن المختصين توقعوا استمرار مشكلة اللاجئين دون حل. ورغم ذلك فقد رحبت الصحف العربية بالتوصية لأنها أكدت القرارات السابقة الخاصة بعودة اللاجئين، وربما وافقت الدول العربية على التوصيات الجديدة؛ لأنها ظنت أن الأمم المتحدة تحصر مناقشاتها منذ مدة فى أعمال وكالة الغوث، وهاهى تفتح الباب فى هذه الدورة لطرح قضية فلسطين برمتها التى كادت أن تجمد فى المنظمة الدولية(١).

(١) U. N. official Records adhoc political Commitee. 10/1/52 p. 197.

تعرضت لجنة التوفيق بعد تقديم هذا التقرير لهجوم إسرائيل والاتحاد السوفييتى. أما إسرائيل فطالبت بتصفية اللجنة لأنها فشلت فى حل جميع المشكلات وطالبت بتشكيل لجنة أخرى باسم لجنة المساعى الحميدة تتخذ مقرها فى الأمم المتحدة وتعمل من أجل تسوية عامة. أما قضية اللاجئين فيمكن تسويتها على أساس تبادل السكان، وأضاف المندوب الإسرائيلى مغالطاً بالأرقام أن نحو ٣٠٠ ألف يهودى قد اضطروا إلى مغادرة البلاد العربية، وفى مقابل ذلك أخرج نحو ٥٠٠ ألف عربى من فلسطين.

واتهم الاتحاد السوفييتى لجنة التوفيق بأنها تخدم أغراض الولايات المتحدة، وطالب هو الآخر بحلها قائلاً إنه يجب أن تترك المشكلة لتحلها حكومات الشرق الأوسط فيما بينها(١).

صوتت الجمعية العامة رغم هذه الاعتراضات على مشروع الدول الغربية بأغلبية ساحقة. ومن المدهش أن معظم الدول العربية أيدت المقترحات الخاصة بالتعاون مع الوكالة وإنهاء مشكلة اللاجئين فى أقرب فرصة، مما يدل على أن الدول العربية أرادت أن تفسر القرار على أنه استمرار لقرار ديسمبر سنة ١٩٤٨.

وحقيقة الأمر أن القرار الجديد يحتوى على فقرات أخرى تشير إلى بحث موضوع التوطين. وعلى كل فإن توصية سنة ١٩٥٢ لم تبدل شيئاً من سياسة الحكومات العربية نحو موضوع اللاجئين، وقد اتخذت كل منها موقفاً خاصاً فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين ومدى إدماجهم فى الدول المضيفة وتفضيل ذلك:

فى الأردن اكتسب اللاجئون صفة المواطنة بعد قرار ضم الضفة الغربية، لذلك قالت الدوائر الغربية إن الأردن أكثر تعاوناً مع وكالة غوث اللاجئين. أما الدول العربية الأخرى فقد امتنعت عن فتح باب المواطنة أمام اللاجئين بسبب أو بآخر، فلبنان يخشى أن يؤدى ذلك إلى الإخلال بالتوازن الطائفى؛ إذ إن أغلبية اللاجئين من المسلمين السنيين. أما مصر فترفض إدماج اللاجئين لأسباب اقتصادية وسياسية، وأبرزها المحافظة على الكيان الفلسطينى. ومن حيث الوضع القانونى أيد قانون الجنسية الصادر فى الأردن سنة ٥٤ حق كل شخص كان فلسطينياً

(١) U. N. official Rocrds adhoc political Committee. 10/1/52 p. 197.

حتى ١٥ مايو سنة ١٩٤٧ ويقيم بصفة دائمة فى الأردن، فى أن يصبح مواطناً أردنياً. وهذا الإدماج اقتصادى لضعف الإمكانيات.

ففى الضفة الغربية يعيش نحن ٩٧٢ ألف أى ٧١٪ من سكان المملكة، ومن بين هؤلاء ٤٧٠ ألفاً مسجلون كلاجئين، ويعيشون بجانب ٧٣٤ ألفاً فى الضفة الغربية أى فى مساحة لاتتجاوز ٢١٦٥ ميلاً مربعاً معظمها قحل.

وفى لبنان يعامل اللاجئون مثل الأجانب، بل يخضعون لإجراءات أشد فلايجوز لهم تملك العقارات. أما ممارسة الأعمال التجارية فلايجوز إلا بإذن من رئيس الجمهورية. وتفرض على اللاجئين قيود شديدة فى التنقل، ويعاقب المخالفون بمنع الإعانة، كما أن الحصول على بطاقات الإقامة يتم بعد فحص دقيق من الجهات الإدارية. ويمنح اللاجئون تسهيلات للمغادرة، ذلك أن لبنان يعتقد بأن سوريا تستطيع امتصاص عدد أكبر من اللاجئين.

وبالفعل يعامل اللاجئون فى سوريا معاملة أفضل من حيث سهولة الحصول على الجنسية، ولكن ينص القانون على أن الحصول على الجنسية بصورة جماعية يتطلب إصدار تشريع خاص. ويتمتع اللاجئون بحرية ممارسة التجارية والمهن الحرة. وإذاً فإن سوريا مثل مصر ترفض إدماج اللاجئين لأغراض سياسية، هى المحافظة على الكيان الفلسطينى.

وفى مصر سمح لعدد محدود بالإقامة والعمل والتجارة والتوظف، دون الحصول على الجنسية المصرية. ويعيش معظم اللاجئين فى قطاع غزة الخاضع للإدارة العسكرية.

وقبل قيام إسرائيل كان القطاع يضم نحن ٨٥ ألفاً، وصلوا إلى ٢٥٠ ألف بعد احتشاد اللاجئين فيه، ولاتزيد مساحته عن خمسين ميلاً مربعاً. وكان المجال الطبيعى لاقتصاد غزة هو بير سبع والقدس، وقد انقطعت سبل الاتصال بهما، فكان لابد من إيجاد تعويض، وهو إقامة سوق حرة. ولايستطيع اللاجئون مغادرة القطاع بحرية تامة إلا أن القيود ليست مشددة.

يتصل موضوع التعويضات بمشكلة اللاجئين اتصالاً وثيقاً، وكانت إسرائيل تبدى الاستعداد فى بداية قيامها لدفع التعويضات لتكسب التأييد الدولى. واتخذ قرار فى الجمعية العامة بتاريخ ١٤ / ١٢ / ١٩٥٠ بتكوين لجنة لتسوية هذا الموضوع، وتأسس مكتب اللاجئين فى القدس لتقدير الممتلكات، واستقر هذا المكتب بالقدس. وكانت حجة إسرائيل التى

راوغت بها المكتب هى عدم توفر سجلات منظمة، وبالتالى يصعب تقييم الأملاك، إلا أن الإجراءات التى كانت تتخذ منذ قيام إسرائيل تدل جميعاً على نية الاستيلاء على الأملاك قبل النظر فى التعويض. ففى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ صدر(١) قانون يعلن أن كل أرض متروكة توضع تحت إشراف الدولة، وتمنح الحكومة الأرض للمزارعين الجدد. وقد راعت الحكومة الإسرائيلية أن توطن المهاجرين اليهود فى مختلف الأراضى المتروكة لخدمة أغراض استراتيجية، معطية ذلك الأمر الأولوية على متطلبات الاستغلال الاقتصادى. كما جمدت إسرائيل الأموال العربية المودعة فى بنوك فلسطين، وقدرتها بـ٤ ملايين جنيه، بينما يقدرها العرب بـ٥ ملايين. ويلاحظ أن العرب لم يفكروا فى تخريب ممتلكاتهم قبل مغادرتهم على الأقل؛ لأنهم كانوا يأملون فى العودة بعد انتصار الجيوش العربية. ولهذه النقطة أهميتها، إذ أن إسرائيل عند تقييم المتلكات أرادت أن تراعى الوضع الذى كانت عليه عند مغادرة أصحابها لها، وعلى ذلك فإن الاستيلاء عليها سالمة وإمكان استغلالها بسهولة بعد ذلك، لابد وأن يؤخذ فى الاعتبار إذا أضيفت إليها قيمة جديدة إذ أن الملاك العرب هم الذين وضعوا الأساس فى إقامة معظم البيارات الموجودة الآن فى إسرائيل.

وفى أوائل سنة ١٩٤٩ أعلن موشى شاريت أن حكومته مستعدة لدفع التعويضات شريطة أن تستخدم لتوطين اللاجئين فى أماكن جديدة، ثم أبدت إسرائيل شيئاً من التساهل المؤقت أثناء النظر فى قبول عضويتها فى الأمم المتحدة.

إلا أن الفكرة المسيطرة على الكنيست عند المناقشات التى توالت حول هذا الموضوع، هى ربط قضية التعويضات بمسألة توطين اللاجئين، بل إن الأحزاب المتطرفة مثل حيروت طالبت بحساب تعويضات أخرى، ادعت أنها تستحق على البلاد العربية التى تدخلت عسكرياً فى فلسطين، وسموها تعويضات حرب.

وبالتالى يسقط حق العرب الفلسطينيين فى التعويضات. كما يسقط حقهم فى العودة حسب آراء هؤلاء المتطرفين. وعلى كل حال فإن إسرائيل منذ البداية أعلنت أنه فى حالة دفع التعويضات لابد من مشاركة الأمم المتحدة والدول الكبرى وتحمل العبء الأكبر منها. ورفضت بشدة فكرة تعيين وصى على ممتلكات اللاجئين، ومازال هذا الموضوع يتعثر فى الأمم المتحدة ولايحظى بتأييد أغلبية الثلثين فى الجمعية العامة.

(١) انظر Gabbay chap.

مهما قيل من إمكان إعادة توطين اللاجئين، فإن بقاء المشكلة لايمكن أن تكون لجنة مهمتها رعاية أموال اللاجئين العرب داخل إسرائيل. وبمضى الوقت أخذت إسرائيل تضع العراقيل والقيود أمام مبدأ العودة فهى تارة تحتج بصعوبة الامتصاص الاقتصادى، سيما وأنه يتوافد على إسرائيل مزيد من المهاجرين، وقد دعى ٦٠٠ ألف يهودى إلى استيطان إسرائيل بعد التوسعات التى تمت فى يوليو سنة ١٩٤٨، ثم احتجت إسرائيل بأن أمنها يتعرض للخطر من جراء العودة ما لم يعقد صلح مع العرب.

ثم أثير موضوع الهجرة اليهودية من البلاد العربية وقدرت إسرائيل عدد اليهود الراغبين فى مغادرة البلاد العربية واستيطانها بـ٤٢٠ ألف. وكثيراً ماتشبه إسرائيل نزوح يهود البلاد العربية وخروج العرب من فلسطين بعمليات تبادل السكان وهذه مغالطة كبرى. ومن داخل إسرائيل ارتفعت أصوات المعارضة لمجرد فتح باب العودة، وتزعم هذه المعارضة حزب حيروت.

كيف كان موقف لجنة الوساطة من هذه الآراء المتعارضة؟

الواقع أن اللجنة لم تستطع أن تتخذ إجراء فعالاً، حتى أنها لم تقدم صيغة اقتراح بحل، بل اكتفت بتحديد بعض النقاط الرئيسية، وطلبت إلى الطرفين أن يبديا رأيهما فيها من هذه النقاط مصير المرحّلين، فهل يصبحون مواطنين إسرائيليين؟ وهل تدعو الدول العربية إلى العودة على هذا الأساس، أم على أساس احتفاظ العرب بصفتهم القومية، ومامدى استعداد إسرائيل لكفالة الحرية وعدم الاضطهاد لهؤلاء العائدين.

وإلى أى مدى تستطيع إسرائيل أن تمتص العائدين اقتصادياً، وهل تتم العودة عن طريق لجنة دولية للتوطين أم يترك لإسرائيل الحرية فى ذلك، وما العدد الذى تقبله إسرائيل وعدد اللاجئين الذين ستمتصهم البلاد العربية.

مغزى قضية اللاجئين

كانت الفكرة السائدة عند العرب هى أن مشكلة اللاجئين أفضل رمز على حيوية القضية، والدليل على ذلك هو أن الدورات المتعاقبة للجمعية العامة أبدت استعداداً لبحث هذه القضية. ومازال القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ قائماً من الناحية النظرية، وبوسع العرب أن يتهموا إسرائيل فى أى وقت بامتناعها عن تنفيذ هذا القرار الخاص بحق اللاجئين فى العودة والتعويض عن الذين لايرغبون فيها.

وهذا المنطق سليم لو أنه كان بنية العرب استخدام هذا القضية التى يحرزون فيها كسباً دبلوماسياً للتمهيد لتنفيذ القرار بالقوة، طالما أن الأمم المتحدة عاجزة عن ذلك، أما الاكتفاء بهذا الكسب الدبلوماسى فإنه يهبط بالمشكلة إلى مجرد مناورة سياسية على حساب الجانب الإنسانى، فلاتستحق المناورة أن يظل جزء كبير من الشعب الفلسطينى مشرداً نحو خمسين عاماً، وهذا ماجعل كثيرين من الكتاب والمراقبين السياسيين فى الغرب يصفون الحكام العرب بأنهم يستخدمون قضية فلسطين للاستهلاك المحلى.

وحينما طرحت الوفود العربية قضية اللاجئين للمرة الأولى فى مجلس الأمن كان ذلك بمناسبة تدخل الجيوش العربية، فذكر الممثلون العرب أن هناك نحو ربع مليون من الفلسطينيين شردوا من ديارهم، وأن هدف التدخل العربى هو إعادتهم إلى أوطانهم. وإذاً لم يستهدف العرب فى هذه الحقبة الاستعطاف أو طلب المعونة. غير أنه بعد حرب الأيام العشرة وزيادة عدد اللاجئين، تأكدت الحاجة الملحة للمعونة الدولية، وشغل برنادوت بهذا الموضوع بالدرجة الأولى. واستخدم نفوذه لكى يقنع الحكومة الإسرائيلية بإعادة اللاجئين، ولم يرفض بن جوريون رفضاً باتاً، وإنما وضع شروطاً من شأنها أن تجعل العودة مستحيلة، فقال لابد أن ترتبط العودة بتسوية عامة حتى لايتحول العرب العائدون إلى طابور خامس، واشترط على كل حال ألا يعود أحد فى سن القتال، والغرض من ذلك هو التظاهر بأن مايعنى إسرائيل هو أمنها، والحقيقة أن إسرائيل كانت مصممة على عدم السماح للاجئين بالعودة، إذ أن مغادرة العرب لبلادهم كانت هى الفرصة الذهبية التى أفسحت المجال لـ ٦٠٠ ألف يهودى للهجرة فى أعقاب قيام الدولة الجديدة.

وعلى عجل أبدت هيئات مختلفة استعدادها لتقديم المعونات العينية للاجئين من بينها شركات البترول العاملة فى البلاد العربية، وجمعيات إغاثة الطفولة. وتكفلت الأمم المتحدة بالتنسيق والإدارة. غير أن الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٤٨ شهدت اعتداءات إسرائيلية جديدة، وتدفق أفواج أخرى من اللاجئين على البلدان العربية المجاورة. واقترن ذلك بحلول فصل الشتاء فتجاوز الأمر إمكانيات هذه الهيئات، وتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بعمل مباشر وذلك بتخصيص ميزانية محددة، وتعيين هيئة خاصة للإشراف على إغاثة اللاجئين. وجمعت التبرعات من الدول الأعضاء، ولم تسهم الحكومات العربية فى النفقات، لأن نظريتها هى أن العرب كانوا ضحية العدوان، وعلى دول العالم التى سمحت به والدول الكبرى التى تعد مسئولة عنه إلى حد كبير أن تتكفل بهذه النفقات.

وعندما عادت الجمعية العامة إلى الاجتماع فى خريف سنة ١٩٤٩ كانت اتفاقيات الهدنة الدائمة قد عقدت فضعف الأمل فى العودة. لذا أوصت لجنة التوفيق بتكوين لجنة اقتصادية تتوفر على دراسة الموضوع وتقدم مقترحاتها إلى الجمعية العامة فى نفس الدورة.

واعترفت اللجنة فى تقريرها بأن مشكلة اللاجئين يجب أن تحتل مكان الصدارة من قضية فلسطين، وأنه طالما لايوجد حل سياسى فمن المنتظر أن تبقى هذه المشكلة معلقة فترة من الزمن، ولذلك يجب الاعتماد على معونة الأمم المتحدة، إلا أن هذه المعونة لايجب أن تكون على شكل صدقة كما حدث فى السنة الأولى، بل لابد من إفساح مجال العمل أمام اللاجئين، وذلك بوضع برنامج للتشغيل ولاستغلال مياه نهر الأردن بصورة أفضل. وأقرت اللجنة أن الأقطار المضيفة غير قادرة على تحمل نفقات هذه المشروعات، ولذا لابد من أن تتكفل الأمم المتحدة بها. وأن تقدم المعونة مباشرة حتى نهاية سنة ١٩٥٠.

وإذاً فإن اللجنة الاقتصادية هى صاحبة الاقتراح بإنشاء وكالة لغوث اللاجئين وتشغيلهم على أن تكون هذه الوكالة مستقلة إدارياً، وتمارس أعمالها بالتعاون مع الحكومات المضيفة.

وقد وافقت الدول العربية على إنشاء الوكالة متمسكة بهذا المبدأ الرمزى، وهو أنه طالما لايوجد اتفاق سياسى، فإن وجود الوكالة لايسقط حق العرب فى العودة.

وحقيقة الأمر أن فكرة الوكالة انبثقت أولاً عن جيمس ماكدونالد، أول سفير أمريكى فى إسرائيل، والصديق الحميم للصهيونية. وقد رحبت بها الحكومة الإسرائيلية. وإذا تأملنا فى خطط الوكالة نلاحظ أنها خدمت أهداف نتجاهل آثاره السياسية، فمازال اللاجئون يعلمون أبناءهم بأنهم من اللد أو الرملة أو عكا. وإذا مر رجال الأمم المتحدة وسألوا أحد الصغار: من أين أنت؟ أجاب: أنا من هذا البلد أو ذاك، من الأراضى المحتلة.

وخلاصة القول إن اللاجئين يؤيدون بصفة جماعية مبدأ الكيان الفلسطينى، ولكن إذا أتيح لهم كأفراد أن يجدوا عملاً فى أى مكان، فإنهم لايستطيعون أن يرفضوا تلك الفرصة.

يقول البروفيسور توينبى:

أعتقد أن هناك نقطتين مهمتين، الأولى عودة اللاجئين إلى ديارهم. والثانية استخدام اللاجئين كسلاح سياسى. وأعتقد أن هناك تناقضاً فى الموقف الإسرائيلى؛ فاليهود يطالبون

بعودة اليهود إلى فلسطين رغم أنهم تركوها منذ عام ١٣٥ ميلادية، ولم تكن فى فلسطين قط كتلة ملحوظة من السكان اليهود. وإن كنت أوافق على أن قلة من اليهود عاشت بضرورة مستمرة فى فلسطين(١)؛ وهى أقلية قليلة. ومنذ عام ٦٤ قبل الميلاد لم تقم دولة يهودية فى فلسطين. ولقد أدعيتم الحق فى العودة، لا كما نص وعد بلفور فى صورة وطن قومى ولكن فى الصورة المتطرفة للدولة. ولكنكم تنكرون فى الوقت نفسه على العرب الذين أرغموا على مغادرة فلسطين، الجزء الإسرائيلى فى فلسطين، عام ١٩٤٨، تنكرون عليهم مايعتبر الحجة الأساسية التى يستند إليها الشعب اليهودى. هذا موقف متناقض. عليكم أن تتأملوه. ثم نقطة استخدام اللاجئين كسلاح سياسى، لقد أتيحت لى فرصة تجاذب أطراف الحديث مع ممثلى الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية ـ وأعتقد أن المنظمة الصهيونية وحكومة إسرائيل تعيشان فى بيت زجاجى بالنسبة لموضوع استخدام اللاجئين اليهود كسلاح سياسى وماينسبونه للغرب فى هذا المجال. وقد حدث الكثير وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية مما يوضح كيف وجهت الصهيونية اللاجئين اليهود إلى فلسطين، استغلالاً لمحنتهم فى سبيل توطيد السياسية الصهيونية، بدلاً من إقرارهم فى أستراليا أو أمريكا الشمالية حيث كان ينتظرهم المأوى والمستقبل.

إن إسرائيل، تحمل مسئولية هروب بعض اللاجئين نتيجة طردهم وذبح الفلسطينيين العرب، لأن الإسرائيليين استولوا على ممتلكات هى حق مشروع، لاجدال فيه للعرب الفلسطينيين. وأنى أقول الآن فى صراحة إن هذا العمل سرقة وأنه عبء ثقيل على الضمير اليهودى. وعلى اليهود جميعاً ـ وخاصة الإسرائيليين ـ أن يعملوا على إزالة آثار هذا العمل. فهذا أمر لابد أن يصفى بواسطة اليهود أنفسهم والإسرائيليين خاصة، ولكن نخص أيضاً الطوائف اليهودية بالعالم كله لأن هذه الطوائف هى التى مكنت لقيام إسرائيل بالمساعدات المالية والتأييد السياسى؛ وخاصة مواطنى كندا والولايات المتحدة الذين ينتمون للدين اليهودى، والذين لهم أعظم سلطة مالية وأشد أثر سياسى فى هذا الأمر(٢).

وهكذا تجدنا نواجه مشكلة لاتزال مستمرة هى كيف نحول دون أن يلد هذا الإثم الذى أنزل بالناس ـ والذى جاء نتيجة إثم سابق عليه ـ من أن يلد آثاماً جديدة. لقد كنت فى

(١) البروفيسور توينبى.

(٢) المصدر السابق.

معسكرات اللاجئين فى قطاع غزة واستمعت إلى أغانى الأطفال التى ينشدونها فى المدارس. وإذا أردتم أن تروا كيف كان اليهود أثناء ثلاث عشرة سنة أو أربع عشرة سنة بعد نفى نبوخذ نصر لليهود، فاذهبوا إلى قطاع غزة وستلمسون روح العرب هناك وحالتهم الفكرية. إنهم يقولون الأشياء نفسها التى كان يقولها اليهود إذ ذاك والتى ظلوا يقولونها فيما بعد: «هذه هى بلادنا. وإنا لعائدون».

obeikandl.com